الأنباء
الاحد 9 ديسمبر 2012

الجيش يحث على الحوار .. و"الائتلاف الإسلامي" يرفض تأجيل الاستفتاء .. وتواصل اعتصام المئات أمام قصر الاتحادية الرئاسي

قنديل: الرئيس المصري وافق على تعديل الإعلان الدستوري.. وتأجيل الاستفتاء قيد الدرس

أفراد من الحرس الجمهوري يجلسون في محيط قصر الاتحادية الرئاسي أمس (أ.ب)

.. ومصريون يمرون بجوار جدار اسمنتي بناه الجيش لحماية قصر الاتحادية أمس (أ.ف.پ)

القاهرة ـ وكالات: رجح د.هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء المصري اصدار اعلان دستوري جديد خلال الساعات المقبلة، او في اي وقت مناسب لانهاء حالة الاحتقان السياسي الموجودة حاليا.

وقال قنديل في حوار مع الاعلامي عمرو الليثي على قناة المحور الليلة الماضية وعلى الهواء مباشرة «ان القوى التي اجتمعت بمقر الاتحادية في اطار الحوار الذي دعا اليه الرئيس محمد مرسي في خطابه الاخير اتفقت على تشكيل لجنة لاعادة صياغة الاعلان الدستوري الاخير ومعالجة اي قضايا تقلق اي طرف من الاطراف»، مؤكدا ان هذا الاعلان كان الغرض من هو الحماية وليس صناعة ديكتاتور كما يقول البعض.

واكد قنديل ان الرئيس محمد مرسي حريص على انجاح الحوار وانهاء الازمة الراهنة، وانه يقبل تعديل الاعلان الدستوري، مشيرا الى انه لم يحضر هذا الاجتماع ولكنه كلف احد الوزراء هو د.محمد محسوب وزير الدولة للشؤون القانونية والنيابية بالحضور، كما اشار الى ان هناك قضايا واضحة يوجد عليها خلاف ويجب الحوار من اجلها.

واوضح انه «تم الاتفاق على تشكيل لجنة من ستة من المشاركين في الاجتماع (قانونيون وسياسيون) لتعديل الاعلان الدستوري وسينتهون من عملهم خلال ساعات»، معلقا ان الحوار يؤتي ثماره، وستظهر بشائره.

وبخصوص تأجيل الاستفتاء على الدستور الخلافي المطلب الثاني للمعارضة، قال قنديل انه «تم الاتفاق خلال اللقاء على دراسة امكانية ايجاد حل قانوني لتأجيل الاستفتاء».

واضاف مع ذلك «لو توصلوا الى انه لا يمكن قانونا» تأجيل الاستفتاء فإن ذلك لن يتم.

وحول مضمون مشروع الدستور والمواد الخلافية التي ترفضها المعارضة اكد قنديل ان المشاركين في اللقاء سيضعون خارطة طريق للتوصل الى توافق حول الدستور.

في غضون ذلك، القى الجيش المصري امس بثقله في الازمة التي تقسم الساحة السياسية في مصر منذ اكثر من اسبوعين، داعيا الفرقاء الى اعتماد الحوار لحلها، محذرا من انه «لن يسمح» بان تدخل البلاد «نفقا مظلما نتائجه كارثية»، يذكر أن قادة جبهة إنقاذ مصر محمد البرادعي وحمدين صباحي وعمرو موسى وسامح عاشور والتيارات والأحزاب والحركات المدنية قد قاطعو الحوار الذي دعا إليه الرئيس المصري أمس.

وأكدت القوات المسلحة المصرية امس ان عدم الوصول الى توافق واستمرار الصراع في ظل الموقف الحالي يمكن ان يدفع ثمنه الوطن بأكمله «في ظل ما تشهده الساحة الداخلية والاقليمية والدولية من تطورات بالغة الحساسية».

واوضحت القوات المسلحة على لسان المتحدث العسكري العقيد اركان حرب احمد علي في بيان صحافي أنها تتابع بمزيد من الأسى والقلق الموقف الحالي وما آلت اليه من انقسامات، مؤكدة ان الحوار «هو الأسلوب الأمثل والوحيد للوصول الى توافق يحقق مصالح الوطن والمواطنين وأن عكس ذلك يدخلنا في نفق مظلم نتائجه كارثية وهو أمر لن نسمح به» مؤكدا انحياز المؤسسة العسكرية دائما الى شعب مصر وحرصها على وحدة صفه.

وأضاف أن القوات المسلحة «جزء أصيل من نسيج الشعب الوطني وترابه المقدس» لافتا الى أن ذلك تأكد من خلال الأحداث الكبرى التي مرت بها مصر عبر السنين.

واكد المتحدث أن القوات المسلحة تؤكد وتدعم الحوار الوطني والمسار الديموقراطي الجاد والمخلص حول القضايا والنقاط المختلف عليها وصولا للتوافق الذي يجمع كل أطياف الوطن.

واوضح أن اختلاف المصريين بشأن آراء وتوجهات سياسية وحزبية أمر يسهل قبوله وتفهمه «الا أن وصول الخلاف وتصاعده الى صدام أو صراع أمر يجب أن نتجنبه جميعا ونسعى دائما لتجاوزه كأساس للتفاهم بين كل شركاء الوطن».

ولفت الى أن «عدم الوصول الى توافق واستمرار الصراع لن يكون في صالح أي من الأطراف وسيدفع ثمن ذلك الوطن بأكمله» مؤكدا ضرورة تجنب الوقوع في تقديرات وحسابات خاطئة لا تفرق بين متطلبات معالجة الأزمة الحالية وبين الثوابت الاستراتيجية المؤسسة على الشرعية القانونية والقواعد الديموقراطية.

وخلص المتحدث الى القول «ان القوات المسلحة المصرية بوعي وانضباط رجالها التزمت على مر التاريخ بالمحافظة على أمن وسلامة الوطن والمواطنين ومازالت وستظل كذلك الا أنها تدرك مسؤوليتها الوطنية في المحافظة على مصالح الوطن العليا وتأمين وحماية الأهداف الحيوية والمنشآت العامة ومصالح المواطنين الأبرياء».

وفي غضون ذلك تواصل اعتصام مفتوح كان مئات المواطنين بدأوه امس الاول بمحيط قصر الرئاسة في نهاية انشطة مظاهرة حاشدة تحت شعار مليونية الكارت الأحمر مطالبين بإسقاط النظام.

إلى ذلك أعلن ائتلاف الاحزاب والقوى الاسلامية الذي يضم 13 تنظيما بينها جماعة الاخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة والاحزاب والقوى السلفية، امس رفضه تأجيل الاستفتاء على مشروع الدستور المقرر في 15 ديسمبر الجاري. وأكد بيان لهذه القوى على «ضرورة اجراء الاستفتاء على الدستور في موعده دون تعديل او تأجيل».

ووقع بيان الائتلاف 13 حزبا وحركة إسلامية بينها بالخصوص الاخوان المسلمون وحزب الحرية والعدالة المنبثق عنها وحزب النور والدعوة السلفية والجماعة الإسلامية.

وحذر الائتلاف «المتلاعبين بإرادة الشعب من محاولة اغتصاب الدولة أو الانقلاب على الشرعية» مضيفا «ان كل الخيارات مفتوحة امام القوى الاسلامية للحفاظ على الشرعية ومؤسسات الدولة المنتخبة».

ويأتي هذا الموقف غداة اعلان محمود مكي نائب الرئيس المصري د.محمد مرسي استعداد الاخير لتأجيل الاستفتاء بشروط، ما بدا انه محاولة لحلحلة الازمة السياسية المتصاعدة في البلاد والتي تفجرت عقب اصدار الرئيس المصري في 22 نوفمبر الماضي اعلانا دستوريا حصن بموجبه قراراته من الرقابة القضائية كما حصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشوري اللذين يهيمن عليهما الاسلاميون من اي قرار قضائي محتمل بحلهما.

الى ذلك أكدت جماعة الإخوان المسلمين امس على ثوابت دعوتهم السلمية التي تغلب المصالح العليا للوطن على المصلحة الخاصة، وتلتزم بالقانون وتحترمه، وتعتمد الحوار وسيلة للتواصل الفعال، مؤكدة أنها عبر مسيرتها الطويلة لم ولن تبخل بأي تضحيات لنصرة دينها ومصلحة وطنها والتاريخ خير شاهد.

وذكرت الجماعة في بيان لها امس ان ما يمارس باسم المعارضة واختلاف الرأي لا يمت بأدنى صلة لحق التظاهر السلمي واختلاف الرؤى والمواقف، «لأن من يحرق ويدمر ويعتدي يرتكب جريمة في حق هذا الوطن لن تسقط بمرور الوقت».

قائمة بأسماء المشاركين في جولة الحوار

القاهرة ـ أ.ش.أ: شارك في جولة الحوار التي بدأت امس بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة والتي دعا اليها الرئيس د.محمد مرسي بحضور المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية ود.محمد محسوب وزير الدولة للشؤون النيابية وعدد من القوى والرموز.

وفيما يلي بيان بأسمائهم:

- د.أحمد الطيب شيخ الأزهر.
- نزيه السباعي.
- وائل قنديل.
- د.أحمد كمال أبو المجد.
- د.سعد الكتاتني.
- إبراهيم المعلم.
- أشرف عبدالرحمن.
- المستشار محمود الخضيري.
- د.عمرو خالد.
- رامي لكح.
- حاتم عزام.
- وليد عبدالرحمن.
- اللواء عادل عفيفي.
- د.نبيل دعبس.
- د.جمال جبريل.
- منتصر الزيات.
- تامر مكي.
- م.أبوالعلا ماضي.
- عصام سلطان.
- فهمي هويدي.
- د.أيمن نور.
- الشيخ حسن الشافعي.
- د.محمد محيي الدين.
- د.ثروت بدوي.
- د.عماد عبدالغفور.
- جلال المرة.
- هيام عبدالحميد.
- سيد خليفة.
- يونس مخيون.
- د.صفوت عبدالغني.
- محمد يوسف.
- د.منار الشوربجي.
- مصطفى عبدالوارث.
- سمير محمد حسين.
- سمير محمد عبدالمجيد.
- عابد كمال السيد مطاوع.
- د.أحمد مهران.
- د.أحمد صبري.
- د.صفوت حجازي.
- د.سيد حافظ.
- محمد فاروق.

مرشد "الإخوان المسلمين": ما يحدث في مصر ليس معارضة أو خلافاً في الرأي بل إجرام

القاهرة ـ د.ب.أ: أكد المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين في مصر د.محمد بديع أن ما يحدث في مصر حاليا «ليس معارضة ولا خلافا في الرأي إنما هو استبداد وفساد، وإجرام وبلطجة في حق مصر قبل أن يكون في حق الاخوان المسلمين».

وقال بديع، في مؤتمر صحافي عقده امس بالمقر العام للجماعة بمنطقة المقطم بالقاهرة، إن شهداء الأحداث أمام قصر الاتحادية يوم الأربعاء الماضي «ثمانية جميعهم ينتمون للجماعة ونحو 1493 مصابا».

ورفض المرشد العام التفسير بأن هذه الاشتباكات كانت بين مؤيدين ومعارضين للرئيس، مطالبا جميع القيادات السياسية بأن تتبرأ من المجرمين والقتلة.

وأشار بديع إلى انه تم حرق 28 مقرا لجماعة الاخوان في المحافظات المصرية بخلاف المقر العام للجماعة، لافتا إلى أن محاولة أول من امس لإحراق مقر صحيفة الحرية والعدالة، التي تعود الى حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين، مؤكدا أن الجماعة ستظل تدافع عن مصر وثورتها حتى تتحقق أهدافها.

وأعرب عن أمله في أن يتم تغليب المصلحة العامة للبلاد، مطالبا بالقصاص من القتلة، مؤكدا ان «وراء ما يحدث في مصر مصالح وأموالا لا تريد أن تستقر الأوضاع في مصر».

وأوضح المرشد العام للجماعة في مصر «تركنا هذا المبنى (المقر العام بالمقطم) في عنق الداخلية وضباط الداخلية» ولكن تم الاعتداء رغم ذلك.

وطالب النائب العام بتتبع الحق والحقيقة من أجل الوصول الى الجناة.

وقال إن «المشهد الذي يحدث في مصر الآن ليس هو الذي يعبر عن مصر»، لافتا إلى أن جماعة الاخوان المسلمين تبنت الحوار وسيلة وحجية التعامل مع كل المعارضين.

وأكد أن المشهد في أصله منافسة سياسية، وفي هذه الحالة يكون الحل «الاحتكام إلى الشعب» فهذه هي الديموقراطية، و«نحن نرد الاعتداء ولن نقبل بالاعتداء، ولا لأي معارض لنا في مصر كلها».

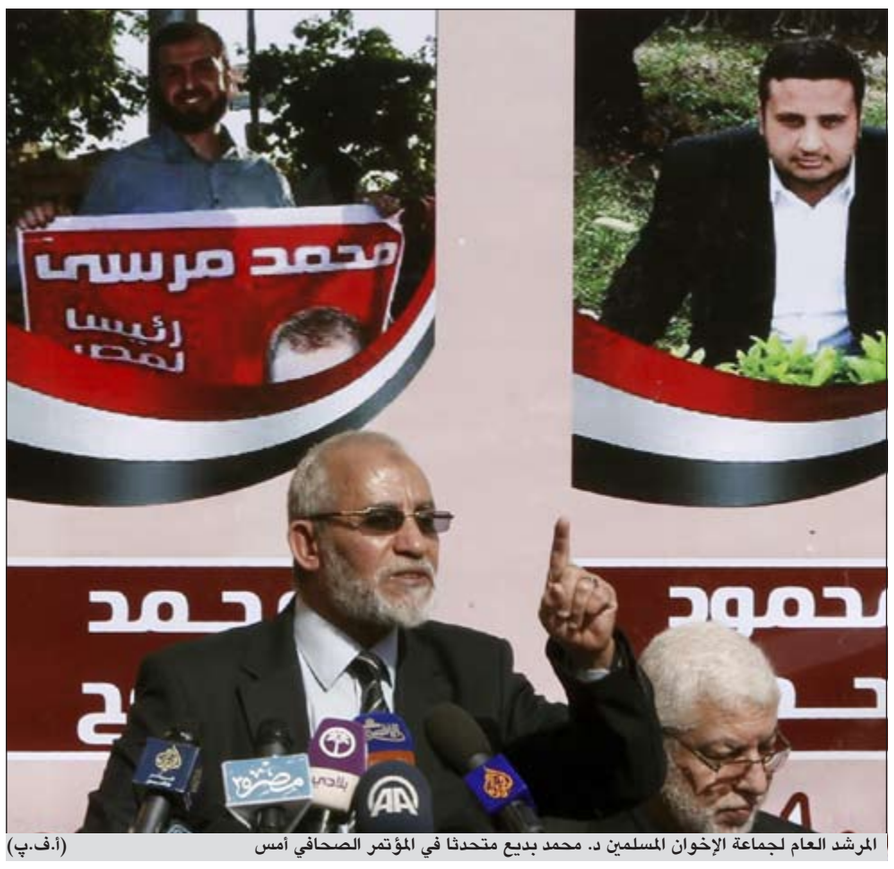

المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين د. محمد بديع متحدثا في المؤتمر الصحافي أمس (أ.ف.پ)

في الندوة الثانية للملحقية الثقافية المصرية

الدستور المصري الجديد يقلّص صلاحيات الرئيس

أكد المستشار سيد هنداوي نائب رئيس مجلس الدولة أن الدستور المصري الجديد قلص صلاحيات رئيس الجمهورية إلى أدنى حد ممكن، ونزع منه كثيرا من الاختصاصات وأحالها إلى رئيس مجلس الوزراء أو إلى البرلمان المنتخب، وذلك بهدف احداث نوع من التوازن في السلطات الرئيسية في الدولة، وهو ما لم يكن معمولا به في الدساتير السابقة التي كانت تمنح الرئيس صلاحيات مطلقة. جاء ذلك في الندوة التعريفية الثانية التي عقدتها الملحقية الثقافية المصرية في الكويت بعنوان «اعرف دستورك» برعاية من السفير عبدالكريم سليمان ود.منى بسطاوي الملحق الثقافي المصري بالكويت.

وقال هنداوي ان الدساتير السابقة كانت تمنح الرئيس سلطة حل البرلمان، بينما الدستور الجديد وضع العديد من القيود على الرئيس في ممارسته لهذا الحق، منها أن الحل لابد أن يتم من خلال استفتاء شعبي، وهو ما يجعل إرادة الحل تنتقل من الرئيس إلى الشعب صاحب السلطة الأصلية، وإذا جاءت نتيجة الاستفتاء عكس ما أراد الرئيس فعليه تقديم استقالته وهو ما سيجعل الرئيس لا يقدم على هذه الخطوة إلا بعد أن يفكر آلاف المرات.

كما أن الدستور الجديد جعل موافقة البرلمان شرطا ضروريا لممارسة الحكومة عملها بينما كانت الدساتير السابقة لا تحتاج الحكومات فيها سوى أن تقسم أمام الرئيس دون أن يكون للبرلمان دور في الموافقة عليها.

كما أن الدستور الجديد جعل الرئيس يعين رئيس الوزراء وإذا لم يتمكن رئيس الوزراء الجديد من تشكيل الحكومة ـ بسبب معارضة البرلمان له ـ فعلى رئيس الدولة أن يكلف شخصا آخر من حزب الأكثرية البرلمانية بتشكيل الحكومة فإذا فشل هذا أيضا يقوم البرلمان نفسه باختيار من يشكل الحكومة وهذه كلها خطوات تدريجية تجعل البرلمان، وهو المعبر عن ارادة الشعب شريكا حقيقيا وليس ديكورا في اقتسام السلطة مع الرئيس. وقال هنداوي ان من سمات الدستور الجديد أنه أزال الطابع الاشتراكي في دستور 1971 والزم الدولة بالطابع الديموقراطي، مؤكدا أن كثيرا من المواد ذات الطابع الاشتراكي في الدستور السابق لم تكن مطبقة على ارض الواقع، مشيرا إلى أن الدستور السابق كان يلزم الدولة بمبدأ التخطيط الشامل، بينما ألزم الدستور الجديد الدولة بوضع خطة للتنمية.

كما أن الدستور الجديد ألزم الدولة بوضع حد أدنى وحد أقصى للأجور ووضع قوانين تكفل التقريب بين فئات المجتمع، وهو ما سيجعل شكل المجتمع المصري يتغير كثيرا خلال سنوات عدة لأنه في ظل النظام السابق لم يكن هناك سقف للأجور العليا ولم يكن هناك سقف للأجور الدنيا مما جعل بعض كبار الموظفين يتقاضون ملايين الجنيهات شهريا، بينما لا تجد قطاعات عريضة من الشعب قوت يومها. وقال ان المبادئ الاقتصادية الجديدة التي تضمنها الدستور الجديد من شأنها أن تعيد للجنيه المصري احترامه وقيمته بعد أن تراجع بشكل كبير خلال السنوات الماضية في ظل ارتفاع متواصل لمعدلات التضخم.

وأشار إلى أنه في ظل المادة 18 من الدستور التي تنص على انه «لا يجوز التصرف في أملاك الدولة، أو منح امتياز باستغلالها، أو التزام مرفق عام، إلا بناء على قانون» سيكون من المستحيل توزيع أراضي الدولة على كبار المتنفذين كما كان يحدث في السابق، مشيرا إلى أن فكرة المدن الجديدة نشأت في الأساس لتلبية احتياجات الفقراء ومحدودي الدخل لكنها تحولت مع الزمن إلى منتجعات لعلية القوم في الوقت الذي ظل فيه الفقراء مكدسين في أحياء عشوائية لا يوليها أحد الاهتمام الذي تستحقه.

● أسامة أبو السعود

الشاطر: لن نقبل بسرقة الثورة وسوف نحمي الشرعية

القاهرة ـ أ.ش.أ: عقد ممثلون عن الهيئة الشرعية للحقوق والاصلاح اجتماعا امس بعد صلاة العصر بمسجد بلال بن رباح بمدينة نصر شرق القاهرة لتدارس آخر تطورات الموقف الراهن في البلاد بحضور م.خيرت الشاطر نائب المرشد العام للاخوان المسلمين، وفقا لما أعلنته الهيئة في وقت سابق امس من ان المكتب التنفيذي سيظل في حالة انعقاد دائم خلال الأيام المقبلة.

وأكد الشاطر خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح امس ان هناك من يراهن على سقوط الرئيس محمد مرسى لعدم وجود مؤسسات تسانده، وقال: «يعلم هؤلاء أن زمن فرض رئيس على الشعب قد ولى، وأن ورقتهم الأخيرة هي محاولة إحداث أكبر فوضى ممكنة في البلد، وان خطتهم لضرب مقار الإخوان وحزب «الحرية والعدالة» تستهدف إظهار أن النظام يسقط، ومحاولة جر الإخوان إلى العنف».

واتهم الشاطر من يقومون بذلك بأنهم مجموعة من رجال الأعمال في النظام السابق، وقال: «نحن جبهة دعم الشرعية وحمايتها، ولن نقبل بسرقة الثورة أو التعدي على الشرعية، وسوف نحمي الشرعية بشكل سلمي».

وعن مدى قوة المعارضة، قال الشاطر «إنها لا تتعدى ما بين 20 و 50 ألفا، وقد رأينا الحشد عند جامعة القاهرة ـ في إشارة للقوى المؤيدة للرئيس محمد مرسى ـ والذي قدرته شبكة «سي إن إن» الأميركية التي لا تناصر الإسلاميين بأنهم في حدود 2 مليون متظاهر» حسب الشاطر.

وأضاف نائب المرشد العام قائلا «إن هناك الكثير من الإعلاميين الشرفاء، لكن هناك أيضا فاسدون في الإعلام وهناك إعلام فاسد يحاول قلب الأمور وهو ما ظهر في أحداث الاتحادية، حيث صوروا الأمر أن مؤيدي الرئيس هم المعتدون، بينما الضحايا كانوا من الإخوان».

وكشف الشاطر النقاب عن أنه في الوقت الذي تصل فيه فوائد البنوك على الديون الداخلية والخارجية سنويا إلى حوالي 180 مليار جنيه سنويا، فإن ميزانية مصر تنفق على 3 بنود، أهمها بند الأجور ورواتب الجهاز الإداري المتضخم، الذي وصفه بأنه لا يخدم عملية التنمية.

وعن مشروع النهضة، قال الشاطر «إن المزاعم المتعلقة بعدم وجود مشروع للنهضة هي كذب وافتراء وتضليل»، وأضاف «ان النهضة مشروع ورؤية لا نفرضها على الشعب، ولكن تطرح للنقاش، لأنه لا يوجد فصيل واحد يستطيع القيام بها وحده».

وعن الاستثمارات في مصر، أكد الشاطر أنه قابل خلال الأشهر الأربعة الأخيرة المئات من المستثمرين، ومن بينهم مجموعة شركات يابانية عرضت استثمارات بنحو 10 مليارات دولار، وتم تأجيل العرض بسبب حالة الفوضى.

«الجنايات» ترفض طلب جهاز الكسب بالتحفظ على أموال أحمد شفيق وأسرته

القاهرة ـ أ.ش.أ: رفضت محكمة جنايات القاهرة الطلب المقدم من جهاز الكسب غير المشروع بوزارة العدل، للتحفظ على أموال كل من د. أحمد شفيق رئيس الوزراء الأسبق وكريماته الثلاث.. وأمرت المحكمة بإلغاء قرار الجهاز بالتحفظ على أموالهم.. صدر القرار برئاسة المستشار صبري حامد وعضوية المستشارين عبد التواب إبراهيم ومحمد علاء عباس. وكان جهاز الكسب غير المشروع قد طلب إلى محكمة استئناف القاهرة تحديد جلسة أمام محكمة الجنايات للنظر في تأييد قرار الجهاز بالتحفظ على أموال أحمد شفيق وكريماته الثلاث شيرين ومي وأمينة، ومنعهم من التصرف في تلك الأموال السائلة والمنقولة والعقارية والأسهم والسندات والأرصدة المصرفية.

وجاء قرار الجهاز بالتحفظ على أمواله في ضوء التحقيقات وتقارير الجهات الرقابية التي أشارت إلى وجود شبهات عن قيام شفيق باستغلال نفوذه في جني ثروات طائلة على نحو لا يتفق ومصادر دخله المشروعة.